

مذكرة الإسكوا بشأن الأزمة في العراق وتأثيرها على اقتصادات الأردن ولبنان وسوريا والكويت

10 تموز/يوليو 2014

التغطية الصحفية

- وكالة الأنباء الأردنية سبتر: الاسكوا : أزمة العراق ستحدث تأثيراً مباشراً على كلِّ من الأردن ولبنان سوريا
- وكالة الأناضول الإخبارية: الإسكوا": الأزمة العراقية ستؤدي لارتفاع معدلات الفقر في الأردن وسوريا ولبنان
لن تؤثر علي الكويت لأنها ليست شريكا اقتصاديا رئيسيا للعراق.
- وكالة الأنباء الماليزية (برناما): أزمة العراق ستحدث تأثيراً مباشراً على كلِّ من الأردن ولبنان سوريا
- العرب اليوم: تحذيرات دولية من موجات لجوء عراقية إلى الأردن
- الدستور: الاسكوا : أزمة العراق ستحدث تأثيراً مباشراً على كلِّ من الأردن ولبنان سوريا
- المدينة نيوز: الاسكوا : الأزمة العراقية تؤثر على الأردن بشكل مباشر
- السفير: آثار الأزمة العراقية على لبنان
- المستقبل: «الإسكوا» تحذر من تأثير أزمة العراق على لبنان وسوريا والأردن والكويت: عوامل لبنانية «تخفيفية» وأضرار متوقعة على صادرات الشركات الصناعية
- عمون نيوز: الاسكوا: أزمة العراق ستحدث تأثيراً مباشراً على الأردن
- زاوية: الاسكوا : أزمة العراق ستحدث تأثيراً مباشراً على كلِّ من الأردن ولبنان سوريا
- موقع خبيري: الإسكوا: الأزمة العراقية تزيد الفقر بالأردن
- الانباط: الاسكوا : أزمة العراق ستحدث تأثيراً مباشراً على كلِّ من الأردن ولبنان سوريا
- كرامه نيوز: توقعات بموجات لجوء عراقية إلى الاردن
- القرطاس نيوز: "الإسكوا": الأزمة العراقية ستؤدي لارتفاع معدلات الفقر في الأردن وسوريا ولبنان

الاسكوا : أزمة العراق ستحدث تأثيراً مباشراً على كلِّ من الأردن ولبنان سوريا

وكالة الأنباء الأردنية -بئرا

بيروت 9 تموز (بئرا) - حذرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في بيان اصدرته اليوم الأربعاء من مقرها في بيروت ان الأزمة المستجدة في العراق ستحدث تأثيراً مباشراً على كلِّ من الأردن ولبنان سوريا وعلى الكويت أيضاً ولكن بنسبةٍ أقلّ".

واشار البيان الى ان الدكتور عبدالله الدردري كبير الاقتصاديين ومدير إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في "الإسكوا" صرح" بان اللجنة على استعداد للدعوة إلى اجتماع خبراء يهدف إلى دراسة معمقة للتداعيات الاقتصادية الناتجة عن الأزمة المستجدة في العراق".

وكانت الاسكوا اصدرت اليوم مذكرةً (بالعربية والانكليزية) حملت عنوان "الأزمة في العراق وتأثيرها على اقتصادات الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان والكويت".

وتقول المذكرة" إن الترابط القوي بين اقتصاد العراق واقتصادات هذه الدول يظهر في العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي في العراق وتلك الدول، ومع أن مستوى المعيشة في الكويت ما زال محمياً إلى حدٍ ما من تداعيات الأزمة، ليس هذا هو الحال بالنسبة لسوريا والأردن ولبنان".

--(بئرا) ف ج/خ ش/ب ط / س س 2014/7/9 - 12:01 م

الإسكوا": الأزمة العراقية ستؤدي لارتفاع معدلات الفقر في الأردن وسوريا ولبنان

لن تؤثر علي الكويت لأنها ليست شريكا اقتصاديا رئيسيا للعراق.

بيروت/ جاد يتيم/ الأناضول

حذرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" اليوم الأربعاء من التدايعات الاقتصادية السلبية للأزمة العراقية على دول الجوار، الأردن وسوريا ولبنان بسبب الترابط القوي بينهم في الحركة التجارية، والحركة المالية، والقدرة على استضافة اللاجئين، والثقة في قطاع الأعمال، وميزان المدفوعات.

وقالت "الإسكوا" في تقرير لها بعنوان "الأزمة في العراق وتأثيرها على اقتصادات الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان والكويت"، صادر اليوم الأربعاء، من مقرها في بيروت، إن الأردن ولبنان اللذان سيتحملان الخسائر الأكبر من الأزمة العراقية، تليهما سوريا، بسبب الترابط القوي بينهم في الحركة التجارية، والحركة المالية، والقدرة على استضافة اللاجئين، والثقة في قطاع الأعمال، وميزان المدفوعات، بينما نجحت الكويت في النأي بنفسها لأنها ليست شريكا اقتصاديا رئيسيا للعراق.

ومنذ العاشر من الشهر الماضي، تسيطر مجموعات سنية، يتصدرها تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش)، على مناطق واسعة في محافظات بشمال وغرب العراق، فضلا عن سيطرة "داعش" على مناطق في شمال وشرق سوريا المجاورة.

وبينما يصف المالكي، تلك المجموعات بـ"الإرهابية المتطرفة"، تقول شخصيات سنية إن ما يحدث هو "ثورة سنية ضد ظلم وطائفية حكومة المالكي الشيعية".

وتوقعت "الإسكوا" أن تؤدي الأزمة في العراق بأبعادها الاقتصادية وغير الاقتصادية، إلى "تعطيل عمليات الإنتاج وارتفاع معدلات الفقر في الأردن وسوريا ولبنان ولو بدرجات متفاوتة"، مشيرة إلي أن الوضع المستجد قد يدفع البلدان المتأثرة إلى "إنهاء الشراكات التجارية القائمة وتغيير الخطوط التجارية المعتمدة".

ووفقا للتقرير، ترجح "الإسكوا"، أن تؤدي الأزمة العراقية إلى "مزيد من التدهور" لمستوى معيشة سكان تلك البلدان، باستثناء الكويت التي تبدو، إلى حد ما، في مأمن عن تداعيات الأزمة"، وخاصة للتأثير القوي للنتائج المحلي الإجمالي في العراق علي اقتصادي الأردن ولبنان .

وأوضحت في تقريرها أنه لم يكن للدورة الاقتصادية في سوريا أو لبنان أو العراق أي تأثير على الدورة الاقتصادية في الكويت، في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، غير أن هذا الحال تبدل منذ التسعينات حينما "برزت بعض ملامح التكامل بين تلك الاقتصادات، وذلك على الأرجح بفعل الاعتماد الكبير للاقتصاد العراقي والكويتي والسوري على النفط".

وأضافت "الإسكوا" ، أن العراق قبل اندلاع الأزمة الاخيرة، كان وجهة رئيسية لصادرات الأردن التي استقبل 14% منها، وذلك رغم التراجع الكبير الذي سجلته الصادرات العراقية إلى الأردن في عام 2013، بعد أن توقف الأردن عن استيراد النفط الخام من العراق لدواع أمنية، مشيرة إلي أن الأزمة العراقية، ستؤدي إلي انخفاض المبادلات التجارية بين البلدين، وخسارة الأردن للأرباح التي كان يجنيها من صادراته إلى العراق، وتراجع "الندفقات المالية الخارجية" التي ساهمت في انعاش اقتصاد الاردن، خصوصا المشاريع التجارية التي كان يستثمر فيها رجال الاعمال العراقيين.

وقدرت في تقريرها، أن "يخسر الاردن في النصف الثاني من 2014 إيرادات بقيمة 400 مليون دينار أردني (نحو 564 مليون دولار) نتيجة لتراجع صادراته إلى العراق".

وأضافت " الإسكوا"، أن الصادرات العراقية إلى لبنان تراجعت حتى مستوى متدن جداً، حتى بلغت 0.01 % من مجموع واردات لبنان في عام 2013، وفي نفس الوقت تراجعت الصادرات اللبنانية إلى العراق ما يضر بالشركات الصناعية اللبنانية، التي كانت السوق العراقية وجهة رئيسية لصادراتها من المنتجات التقليدية، مشيرة إلى أن العراق كان يستورد ما نسبته 7% من الصادرات اللبنانية.

وقالت إن هناك عدة عوامل من الممكن أن تساهم في تخفيف تداعيات الأزمة العراقية، على لبنان ابرزها انه من أقل البلدان تصديراً للسلع في العالم، بالإضافة الى انه منذ بداية الأزمة السورية، ازدادت حركة إعادة تصدير الوقود إلى سوريا وأصبح لبنان مصدراً صافياً للمواد الغذائية إليها، بعد أن كان مستورداً لها.

وأضافت، أن هناك صعوبة في تقدير حجم تداعيات الأزمة العراقية على حركة التجارة مع سوريا بسبب عدم توفر أية إحصاءات رسمية منذ عام 2011، مرجحة أن العراق لا يزال وجهة رئيسية للصادرات (السورية) من القطاع الحكومي ومن المعارضة على حد سواء، مشيرة إلى أن بيانات صندوق النقد الدولي تشير إلى نمو حركة التجارة بين العراق وسوريا منذ اندلاع الأزمة السورية.

وأشارت "الإسكوا" الى أن العراق ليس شريكا تجاريا رئيسيا للكويت، نتيجة لذلك، استبعدت أن يكون للأزمة العراقية أي تأثير يُذكر على التبادلات التجارية الخفيفة جدا بالفعل بين الكويت والعراق.

وتأسست الإسكوا في 9 أغسطس 1973: بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة لتحل محل مكتب الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في بيروت. وقد سميت آنذاك "اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا)"، وفي 26 يوليو 1985 أعيدت تسميتها فأصبحت "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا" (الإسكوا)، وذلك بهدف الإقرار بالجانب الاجتماعي من عملهاKahire - .

ازمة العراق ستحدث تأثيراً مباشراً على كلِّ من الأردن ولبنان سوريا

وكالة الأنباء الماليزية (برنامجاً)

بيروت 10 يوليو/بئرا - برنامجاً/-- حذرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في بيان اصدرته الأربعاء من مقرها في بيروت ان الأزمة المستجدة في العراق ستحدث تأثيراً مباشراً على كلِّ من الأردن ولبنان سوريا وعلى الكويت أيضاً ولكن بنسبة أقلّ".

واشار البيان الى ان الدكتور عبدالله الدردري كبير الاقتصاديين ومدير إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في "الإسكوا" صرح" بان اللجنة على استعداد للدعوة إلى اجتماع خبراء يهدف إلى دراسة معمقة للتداعيات الاقتصادية الناتجة عن الأزمة المستجدة في العراق".

وكانت الإسكوا اصدرت اليوم مذكرة (بالعربية والانكليزية) حملت عنوان "الأزمة في العراق وتأثيرها على اقتصادات الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان والكويت".

وتقول المذكرة" إن الترابط القوي بين اقتصاد العراق واقتصادات هذه الدول يظهر في العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي في العراق وتلك الدول، ومع أنّ مستوى المعيشة في الكويت ما زال محمياً إلى حدٍ ما من تداعيات الأزمة، ليس هذا هو الحال بالنسبة لسوريا والأردن ولبنان".

تحذيرات دولية من موجات لجوء عراقية إلى الأردن

العرب اليوم

سامي محاسنة

توالى ردود الفعل الدولية المحذرة من امكانية تدفق اللاجئين العراقيين الى الاردن الامر الذي قد يسبب ازمة اضافية بعد ازمة اللجوء السوري.

وتزامن تحذير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا"، ومفوضية شؤون اللاجئين بيوم واحد للتحذير من مخاطر موجة لجوء عراقية جديدة إلى الأردن تحديداً وعلى دول جوار العراق.

المنظمات الدولية تقرأ المشهد من زاوية التنبؤ بانفجار الاوضاع في العراق، خلال الفترة القليلة المقبلة، بسبب تدهور الاوضاع الامنية، وسيطرة المسلحين على محافظات باكملها.

فقد حذرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" في بيان اصدرته امس الأربعاء من مقرها في بيروت من ان الازمة المستجدة في العراق سٌحدثت تأثيراً مباشراً في كلٍّ من الأردن ولبنان وسورية وعلى الكويت أيضاً ولكن بنسبةٍ أقل.

واشار البيان الى ان الدكتور عبدالله الدردري كبير الاقتصاديين ومدير إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في "الإسكوا" صرح " بان اللجنة على استعداد للدعوة إلى اجتماع خبراء يهدف إلى دراسة معمقة للتداعيات الاقتصادية الناتجة عن الازمة المستجدة في العراق".

وكانت الاسكوا اصدرت امس مذكرة حملت عنوان "الازمة في العراق وتأثيرها على اقتصادات الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان والكويت".

وتقول المذكرة " إن الترابط القوي بين اقتصاد العراق واقتصادات هذه الدول يظهر في العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي في العراق وتلك الدول، ومع أنّ مستوى المعيشة في الكويت ما زال محمياً إلى حد ما من تداعيات الازمة، ليس هذا هو الحال بالنسبة لسورية والأردن ولبنان".

وفي سياق التحذير الدولي والاقليمي من تداعيات الاوضاع في العراق اشارت مفوضية اللاجئين الى انها لا تستطيع أن تتجاهل كليا احتمال حدوث تدفق جماعي ضخم، للاجئين عراقيين، تجاه الأردن ودول المنطقة.

ترافق هذا التخوف من مفوضية اللاجئين باصدارها تقريراً، دعا الدول المانحة لبذل مزيد من الجهود لمساعدة اللاجئين السوريين للوقوف مجدداً على اقدامهم وكسب المال الكافي للعيش.

وعبر المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين انطونيو غوتيرس، في مؤتمر صحافي، عن اعتقاده بأن "الجهد في الوقت الحالي يجب أن يكون لإيجاد طريقة للعراقيين، لحل المشكلة داخليا، بشكل فعال، لتجنب أي تدفق جماعي كبير للاجئين"، مؤكداً أنه لغاية الآن "لجوء العراقيين للخارج لا يزال قليلاً"، ونزوحهم داخل العراق كبير جداً.

واعتبر غوتيرس ان اي تدفق للاجئين العراقيين على الاردن سيعتبر تغييراً دراماتيكياً جديداً لعدم الاستقرار، مبدياً اعتقاده امكانية تجنب هذا السيناريو.

دعوات التحذير من معاناة الاردن من جراء استضافة اللاجئين السوريين والعراقيين قابلها اصدار تقرير من مفوضية اللاجئين يدعو الى مساندة اللاجئين السوريين، وقال التقرير بعنوان " نساء بمفردهن، صراع اللاجئين السوريين من اجل البقاء"، متناسية المفوضية ادارة العالم ظهره للاردن ومعاناته، من جراء استضافة اللاجئين الذين ساهموا في تغيير انماطه المعيشية وديمغرافيته. وفي هذا الصدد تمنى غوتيرس ان يلتفت المجتمع الدولي الى الاردن والاعباء الكبيرة التي يتحملها بسبب التدفق المستمر للاجئين وما يفرضه ذلك من ضغوطات على البنى التحتية في قطاعات الطاقة والمياه والصحة والتعليم.

واشار الى ان المفوضية تعمل على ايجاد ظروف تمكن اللاجئين من الاعتماد على انفسهم من خلال مشروعات صغيرة منتجة خاصة في ظل محدودية الموارد وحاجة المفوضية لإعادة النظر في اولوياتها.

وذكر غوتيرس أن الأردن كان مثالا للحماية الدولية للاجئين، بداية باللاجئين الفلسطينيين، ومن ثم العراقيين، والآن السوريين، داعيا المجتمع الدولي الى إدراك الدور الرئيسي الذي لعبه ولا يزال يلعبه الأردن في دعمه للفارين من دول الجوار.

وانتقد غوتيرس بشكل واضح موقف المجتمع الدولي من معاناته من جراء استضافة اللاجئين، قائلا "الأردن يحتاج ويستحق تضامنا بشكل أقوى بكثير، مما قدمه المجتمع الدولي لغاية الآن".

الاسكوا : ازمة العراق ستحدث تأثيرا مباشراً على كلّ من الأردن ولبنان سوريا

الدستور

بيروت - حذرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في بيان اصدرته اليوم الأربعاء من مقرها في بيروت ان الأزمة المستجدة في العراق ستحدث تأثيراً مباشراً على كلّ من الأردن ولبنان سوريا وعلى الكويت أيضاً ولكن بنسبة أقل".

واشار البيان الى ان الدكتور عبدالله الدردري كبير الاقتصاديين ومدير إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في "الإسكوا" صرح" بان اللجنة على استعداد للدعوة إلى اجتماع خبراء يهدف إلى دراسة معمّقة للتداعيات الاقتصادية الناتجة عن الأزمة المستجدة في العراق".

وكانت الاسكوا اصدرت اليوم مذكرة (بالعربية والانكليزية) حملت عنوان "الأزمة في العراق وتأثيرها على اقتصادات الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان والكويت".

وتقول المذكرة" إن الترابط القوي بين اقتصاد العراق واقتصادات هذه الدول يظهر في العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي في العراق وتلك الدول، ومع أنّ مستوى المعيشة في الكويت ما زال محمياً إلى حد ما من تداعيات الأزمة، ليس هذا هو الحال بالنسبة لسوريا والأردن ولبنان". بترا

الاسكوا : الازمة العراقية تؤثر على الأردن بشكل مباشر

المدينة نيوز :- حذرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في بيان اصدرته الأربعاء من مقرها في بيروت ان الأزمة المستجدة في العراق ستحدث تأثيراً مباشراً على كل من الأردن ولبنان وسوريا وعلى الكويت أيضاً ولكن بنسبة أقل".

الاسكوا

واشار البيان الى ان الدكتور عبدالله الدردري كبير الاقتصاديين ومدير إدارة التنمية الاقتصادية والعمولة في "الإسكوا" صرح" بان اللجنة على استعداد للدعوة إلى اجتماع خبراء يهدف إلى دراسة معمقة للتداعيات الاقتصادية الناتجة عن الأزمة المستجدة في العراق".

وكانت الاسكوا اصدرت اليوم مذكرة (بالعربية والانكليزية) حملت عنوان "الأزمة في العراق وتأثيرها على اقتصادات الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان والكويت".

وتقول المذكرة" إن الترابط القوي بين اقتصاد العراق واقتصادات هذه الدول يظهر في العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي في العراق وتلك الدول، ومع أن مستوى المعيشة في الكويت ما زال محمياً إلى حد ما من تداعيات الأزمة، ليس هذا هو الحال بالنسبة لسوريا والأردن ولبنان".

آثار الأزمة العراقية على لبنان

السفير

أبدى الدكتور عبدالله الدردري، كبير الاقتصاديين ومدير إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الاستعداد للدعوة إلى اجتماع خبراء يهدف إلى دراسة معمقة للتداعيات الاقتصادية الناتجة من الأزمة المستجدة في العراق، محدثاً من أن "هذه الأزمة ستحدث تأثيراً مباشراً على كل من سوريا والأردن ولبنان، وعلى الكويت أيضاً ولكن بنسبة أقل".

كلام الدردري جاء عقب إصدار الإسكوا مذكرة حملت عنوان "الأزمة في العراق وتأثيرها على اقتصادات الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان والكويت". وتقول المذكرة إن الترابط القوي بين اقتصاد العراق واقتصادات هذه الدول يظهر في العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي في العراق وتلك الدول. ومع أن مستوى المعيشة في الكويت ما زال محمياً إلى حد ما من تداعيات الأزمة، فليس هذا هو الحال بالنسبة لسوريا والأردن ولبنان.

حول التجارة تشير المذكرة الى تراجع الصادرات العراقية إلى لبنان إلى مستوى متدنٍ جداً بعد اندلاع الأزمة في العراق، حتى بلغت 0.01 في المئة من مجموع واردات لبنان في عام 2013. كما تراجع الصادرات اللبنانية إلى العراق نتيجة ضعف قدرة هذا البلد على الاستيراد من شركاته التجارية على إثر الأزمة. فقبل اندلاع الأزمة، كان العراق يستورد نسبة 7 في المئة من الصادرات اللبنانية. ومن المتوقع أن يكون تأثير تراجع الصادرات اللبنانية إلى العراق ضاراً بالشركات الصناعية اللبنانية، التي كان السوق العراقي وجهة رئيسية لصادراتها من المنتجات التقليدية.

لكن المذكرة أوردت عدة عوامل يمكن أن تسهم في التخفيف من تبعات الأزمة العراقية على لبنان. ومنها ان لبنان هو من أقل البلدان تصديراً للسلع في العالم، وبالتالي المستبعد أن تتأثر صادراته بالأزمة، إذ يعتمد على الخدمات. وقد نجح لبنان في تغيير المسارات التقليدية لنشاطه التجاري، وفي تحويل ميناء بيروت ومعبر المصنع وطرابلس إلى شرايين حيوية لحركة التجارة. غير أن لذلك آثاراً سلبية أهمها ارتفاع تكاليف النقل وإضعاف القدرة التنافسية للمنتجات.

«الإسكوا» تحذر من تأثير أزمة العراق على لبنان وسوريا والأردن والكويت: عوامل لبنانية «تخفيفية» وأضرار متوقعة على صادرات الشركات الصناعية

المستقبل

حذرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) من أن الأزمة العراقية ستحدث تأثيراً مباشراً على كل من لبنان وسوريا والأردن، وعلى الكويت أيضاً ولكن بنسبة أقل.

وأعلن كبير الاقتصاديين ومدير إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في اللجنة، عبدالله الدردري، أمس، أن اللجنة على استعداد للدعوة إلى اجتماع خبراء يهدف إلى دراسة معمقة للتداعيات الاقتصادية الناتجة عن الأزمة المستجدة في العراق.

كلام الدردري جاء لمناسبة إصدار «الإسكوا» مذكرة بعنوان «الأزمة في العراق وتأثيرها على اقتصادات الأردن وسوريا ولبنان والكويت»، وهي تلاحظ أن الترابط القوي بين اقتصاد العراق واقتصادات هذه الدول، يظهر في العلاقة بين الناتج المحلي المجمل في العراق وتلك الدول. ومع أنّ مستوى المعيشة في الكويت ما زال محمياً إلى حد ما من تداعيات الأزمة، تؤكد المذكرة أن «ليس هذا هو الحال بالنسبة للبنان وسوريا والأردن».

وتتضمن هذه المذكرة تحليلاً لتداعيات الأزمة في العراق وتأثيرها المتوقع على الأردن والجمهورية العربية السورية والكويت ولبنان، ولا سيما على حركة التجارية، والحركة المالية، والقدرة على استضافة اللاجئين، والثقة في قطاع الأعمال، وميزان المدفوعات.

وهي تتوقع أن تؤدي الأزمة في العراق، بما تتخذه من أبعاد اقتصادية وغير اقتصادية، إلى تعطيل عمليات الإنتاج وارتفاع معدلات الفقر في الأردن وسوريا ولبنان، ولو بدرجات متفاوتة. كما أن الوضع المستجد يدفع البلدان المتأثرة إلى إنهاء الشراكات التجارية القائمة وتغيير الخطوط التجارية المعتمدة. ويرجح أن تؤدي هذه الأزمة بمستوى معيشة سكان تلك البلدان إلى مزيد من التدهور، ما عدا الكويت التي تبدو، إلى حد ما، في مأمن عن تداعيات الأزمة.

وبحسب المذكرة، تؤثر حركة الناتج المحلي الإجمالي في العراق على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن ولبنان، وذلك بالقيم الإسمية والحقيقية. وتبلغ قيمة معامل الارتباط بين العراق والأردن 0.88، وبين العراق ولبنان 0.87. لكن هذا الارتباط لا يعني أنّ حالة الدورة الاقتصادية في الأردن أو في لبنان تتبدل تلقائياً بتبدل حالة الدورة الاقتصادية في العراق.

وتلاحظ المذكرة أنه في السبعينات والثمانينات، لم يكن للدورة الاقتصادية في سوريا أو لبنان أو العراق أي تأثير على الدورة الاقتصادية في الكويت. كما لم يكن هناك أي ارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في الكويت وقيمته في أي من تلك البلدان. غير أن هذا الحال تبدل منذ التسعينات، حينما برزت بعض ملامح التكامل بين تلك الاقتصادات، وذلك على الأرجح بفعل الاعتماد الكبير للاقتصاد العراقي والكويتي والسوري على النفط.

حالة لبنان

فيما يتعلق بلبنان، ترصد المذكرة تأثيراً للأزمة العراقية في قطاعات ومؤشرات عدة:

أولاً، حركة التجارة: تراجع الصادرات العراقية إلى لبنان إلى مستوى متدنٍ جداً بعد اندلاع الأزمة في العراق، حتى بلغت 0.01 في المئة من مجموع واردات لبنان في عام 2013. كما تراجع الصادرات اللبنانية إلى العراق نتيجة لضعف قدرة هذا البلد على الاستيراد من شركائه التجارية على أثر الأزمة. فقبل اندلاع الأزمة، كان العراق يستورد نسبة 7 في المئة من الصادرات اللبنانية. ومن المتوقع أن يكون تأثير تراجع الصادرات اللبنانية إلى العراق ضاراً بالشركات الصناعية اللبنانية، التي كانت السوق العراقية وجهة رئيسية لصادراتها من المنتجات التقليدية.

ولكن المذكرة تقول إن عدة عوامل يمكن أن تسهم في التخفيف من تبعات الأزمة العراقية على لبنان، وهي:

- لبنان هو من أقل البلدان تصديراً للسلع في العالم، وبالتالي المستبعد أن تتأثر صادراته بالأزمة، إذ يعتمد على الخدمات.

- نجح لبنان في تغيير المسارات التقليدية لنشاطه التجاري، وفي تحويل ميناء بيروت ومعبّر المصنع وطرابلس إلى شرايين حيوية لحركة التجارة. غير أن لذلك آثاراً سلبية أهمها ارتفاع تكاليف النقل وإضعاف القدرة التنافسية للمنتجات.

- منذ بداية الأزمة السورية، ازدادت حركة إعادة تصدير الوقود إلى سوريا، وأصبح لبنان مصدراً صافياً للمواد الغذائية إليها، بعد أن كان مستورداً لها.

ثانياً، الحركة المالية: التدفقات المالية الواردة إلى لبنان من العراق هي في الأصل قليلة جداً، نظراً لقلّة عدد رجال الأعمال العراقيين المقيمين أو العاملين في لبنان، خلافاً لما هو عليه الحال في الأردن. ونتيجة لذلك، من الطبيعي أن يكون تأثير الأزمة العراقية ضعيفاً على التدفقات المالية من العراق إلى لبنان.

ثالثاً، القدرة على استضافة اللاجئين: لم تسجّل أعداد اللاجئين العراقيين في لبنان ارتفاعاً يُذكر في الآونة الأخيرة. ومن غير المتوقع أن يحصل ذلك، نظراً إلى صعوبة وصول العراقيين إلى لبنان عبر الأراضي السورية.

رابعاً، الثقة في قطاع الأعمال: تراجعت مستويات الطلب المحلي في لبنان كثيراً منذ عام 2011، تماماً كما ضعفت قطاعات اقتصادية كثيرة بفعل الأزمة السورية. فقد ركّد النمو في المعروض النقدي، بالرغم من جهود مصرف لبنان الهادفة إلى تشجيع الطلب على القروض، من خلال تقديم الكثير من الحوافز.

وانعكست الأزمات السورية والعراقية تردياً خطيراً في الأوضاع الأمنية في لبنان، وسلسلة تفجيرات من المتوقع أن تثني السياح، لا سيما من دول مجلس التعاون الخليجي، عن القدوم إلى لبنان في فصل الصيف. ولهذا الوضع تبعات خطيرة على بلد كان يتطلّع إلى إنعاش قطاع السياحة فيه لدفع عجلة اقتصاده. وفي ظل هذه الظروف، أصبح ضعف الثقة واقعاً في قطاع الأعمال.

خامساً، ميزان المدفوعات: بفضل ارتفاع الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية، من المستبعد أن يواجه لبنان أزمة في ميزان المدفوعات نتيجة للأوضاع في العراق. وبالرغم من الركود في سرعة تراكم هذا الاحتياطي واستمرار العجز في الحساب الجاري، لم يظهر لغاية اليوم أي مؤشر ينذر بنفاده.

احتياطي العملات الأجنبية ونمو المعروض النقدي في لبنان (2008-2014)

الاسكوا: أزمة العراق ستحدث تأثيراً مباشراً على الأردن

عمّون نيوز

عمون - حذرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في بيان اصدرته اليوم الأربعاء من مقرها في بيروت ان الأزمة المستجدة في العراق ستحدث تأثيراً مباشراً على كلّ من الأردن ولبنان سوريا وعلى الكويت أيضاً ولكن بنسبةٍ أقلّ".

واشار البيان الى ان الدكتور عبدالله الدردري كبير الاقتصاديين ومدير إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في "الإسكوا" صرح "بان اللجنة على استعداد للدعوة إلى اجتماع خبراء يهدف إلى دراسة معمّقة للتداعيات الاقتصادية الناتجة عن الأزمة المستجدة في العراق".

وكانت الاسكوا اصدرت اليوم مذكرة (بالعربية والانكليزية) حملت عنوان "الأزمة في العراق وتأثيرها على اقتصادات الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان والكويت".

وتقول المذكرة "إن الترابط القوي بين اقتصاد العراق واقتصادات هذه الدول يظهر في العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي في العراق وتلك الدول، ومع أنّ مستوى المعيشة في الكويت ما زال محمياً إلى حدٍ ما من تداعيات الأزمة، ليس هذا هو الحال بالنسبة لسوريا والأردن ولبنان".

See more at: <http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=198773#sthash.NVotUQ2y.dpuf> -

الاسكوا : ازمة العراق ستحدث تأثيرا مباشراً على كل من الأردن ولبنان سوريا

زاوية

09 07 2014

حذرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في بيان اصدرته اليوم الأربعاء من مقرها في بيروت ان الأزمة المستجدة في العراق ستحدث تأثيراً مباشراً على كل من الأردن ولبنان سوريا وعلى الكويت أيضاً ولكن بنسبة أقل.

واشار البيان الى ان الدكتور عبدالله الدردري كبير الاقتصاديين ومدير إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في "الإسكوا" صرح بان اللجنة على استعداد للدعوة إلى اجتماع خبراء يهدف إلى دراسة معمقة للتداعيات الاقتصادية الناتجة عن الأزمة المستجدة في العراق.

وكانت الاسكوا اصدرت اليوم مذكرة (بالعربية والانكليزية) حملت عنوان "الأزمة في العراق وتأثيرها على اقتصادات الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان والكويت. "

وتقول المذكرة " إن الترابط القوي بين اقتصاد العراق واقتصادات هذه الدول يظهر في العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي في العراق وتلك الدول، ومع أن مستوى المعيشة في الكويت ما زال محمياً إلى حد ما من تداعيات الأزمة، ليس هذا هو الحال بالنسبة لسوريا والأردن ولبنان."

© Jordan News Agency - Petra (Arabic) 2014

الإسكوا: الأزمة العراقية تزيد الفقر بالأردن

خبرني - توقعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" الأربعاء ارتفاع معدلات الفقر في الأردن بسبب تداعيات الأزمة العراقية.

وقالت "الإسكوا" في تقرير لها بعنوان "الأزمة في العراق وتأثيرها على اقتصادات الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان والكويت"، صادر الأربعاء، من مقرها في بيروت، إن الأردن ولبنان سيتحملان الخسائر الأكبر من الأزمة العراقية، تليهما سوريا، بسبب الترابط القوي بينهم في الحركة التجارية، والحركة المالية، والقدرة على استضافة اللاجئين، والثقة في قطاع الأعمال، وميزان المدفوعات، بينما نجحت الكويت في النأي بنفسها لأنها ليست شريكا اقتصاديا رئيسيا للعراق.

ومنذ العاشر من الشهر الماضي، تسيطر مجموعات سنية، يتصدرها تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش)، على مناطق واسعة في محافظات بشمال وغرب العراق، فضلا عن سيطرة "داعش" على مناطق في شمال وشرق سوريا المجاورة.

وبينما يصف المالكي، تلك المجموعات بـ"الإرهابية المتطرفة"، تقول شخصيات سنية إن ما يحدث هو "ثورة سنية ضد ظلم وطائفية حكومة المالكي الشيعية".

وتوقعت "الإسكوا" أن تؤدي الأزمة في العراق بأبعادها الاقتصادية وغير الاقتصادية، إلى "تعطيل عمليات الإنتاج وارتفاع معدلات الفقر في الأردن وسوريا ولبنان ولو بدرجات متفاوتة"، مشيرة إلى أن الوضع المستجد قد يدفع البلدان المتأثرة إلى "إنهاء الشراكات التجارية القائمة وتغيير الخطوط التجارية المعتمدة".

ووفقا للتقرير، ترجح "الإسكوا"، أن تؤدي الأزمة العراقية إلى "مزيد من التدهور" لمستوى معيشة سكان تلك البلدان، باستثناء الكويت التي تبدو، إلى حد ما، في مأمن عن تداعيات الأزمة، وخاصة للتأثير القوي للنتائج المحلي الإجمالي في العراق علي اقتصادي الأردن ولبنان.

وأوضحت في تقريرها أنه لم يكن للدورة الاقتصادية في سوريا أو لبنان أو العراق أي تأثير على الدورة الاقتصادية في الكويت، في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، غير أن هذا الحال تبدل منذ التسعينات حينما "برزت بعض ملامح التكامل بين تلك الاقتصادات، وذلك على الأرجح بفعل الاعتماد الكبير للاقتصاد العراقي والكويتي والسوري على النفط".

وأضافت "الإسكوا"، أن العراق قبل اندلاع الأزمة الاخيرة، كان وجهة رئيسية لصادرات الأردن التي استقبل 14% منها، وذلك رغم التراجع الكبير الذي سجلته الصادرات العراقية إلى الأردن في عام 2013، بعد أن توقف الأردن عن استيراد النفط الخام من العراق لدواع أمنية، مشيرة إلى أن الأزمة العراقية، ستؤدي إلى انخفاض المبادلات التجارية بين البلدين، وخسارة الأردن للأرباح التي كان يجنيها من صادراته إلى العراق، وتراجع "التدفقات المالية الخارجية" التي ساهمت في انعاش اقتصاد الاردن، خصوصا المشاريع التجارية التي كان يستثمر فيها رجال الاعمال العراقيين.

وقدرت في تقريرها، أن "يخسر الاردن في النصف الثاني من 2014 إيرادات بقيمة 400 مليون دينار أردني (نحو 564 مليون دولار) نتيجة لتراجع صادراته إلى العراق".

وأضافت "الإسكوا"، أن الصادرات العراقية إلى لبنان تراجعت حتى مستوى متدن جدا، حتى بلغت 0.01% من مجموع واردات لبنان في عام 2013، وفي نفس الوقت تراجعت الصادرات اللبنانية إلى العراق ما يضر بالشركات الصناعية اللبنانية، التي كانت السوق العراقية وجهة رئيسية لصادراتها من المنتجات التقليدية، مشيرة إلى أن العراق كان يستورد ما نسبته 7% من الصادرات اللبنانية.

وقالت إن هناك عدة عوامل من الممكن أن تساهم في تخفيف تداعيات الأزمة العراقية، على لبنان أبرزها انه من أقل البلدان تصديراً للسلع في العالم، بالإضافة الى انه منذ بداية الأزمة السورية، ازدادت حركة إعادة تصدير الوقود إلى سوريا وأصبح لبنان مصدرا صافيا للمواد الغذائية إليها، بعد أن كان مستورداً لها.

وأضافت، أن هناك صعوبة في تقدير حجم تداعيات الأزمة العراقية على حركة التجارة مع سوريا بسبب عدم توفر أية إحصاءات رسمية منذ عام 2011، مرجحة أن العراق ي زال وُجهة رئيسية للصادرات (السورية) من القطاع الحكومي ومن المعارضة على حد سواء، مشيرة إلى أن بيانات صندوق النقد الدولي تشير إلى نمو حركة التجارة بين العراق وسوريا منذ اندلاع الأزمة السورية.

وأشارت "الإسكوا" الى أن العراق ليس شريكا تجاريا رئيسيا للكويت، نتيجة لذلك، استبعدت أن يكون للأزمة العراقية أي تأثير يُذكر على التبادلات التجارية الخفيفة جدا بالفعل بين الكويت والعراق.

الاسكوا : أزمة العراق ستحدث تأثيراً مباشراً على كلٍّ من الأردن ولبنان سوريا

الانبساط

حذرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في بيان اصدرته اليوم الأربعاء من مقرها في بيروت ان الأزمة المستجدة في العراق ستحدث تأثيراً مباشراً على كلٍّ من الأردن ولبنان سوريا وعلى الكويت أيضاً ولكن بنسبةٍ أقل . وأشار البيان الى ان الدكتور عبدالله الدردري كبير الاقتصاديين ومدير إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في الإسكوا صرح بان اللجنة على استعداد للدعوة إلى اجتماع خبراء يهدف إلى دراسة معمّقة للتداعيات الاقتصادية الناتجة عن الأزمة المستجدة في العراق. وكانت الاسكوا اصدرت اليوم مذكرة (بالعربية والانكليزية) حملت عنوان الأزمة في العراق وتأثيرها على اقتصادات الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان والكويت. وتقول المذكرة إن الترابط القوي بين اقتصاد العراق واقتصادات هذه الدول يظهر في العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي في العراق وتلك الدول، ومع أنّ مستوى المعيشة في الكويت ما زال محمياً إلى حدٍ ما من تداعيات الأزمة، ليس هذا هو الحال بالنسبة لسوريا والأردن ولبنان.

توقعات بموجات لجوء عراقية إلى الاردن

كرامه نيوز

توالت ردود الفعل الدولية المحذرة من امكانية تدفق اللاجئين العراقيين الى الاردن الامر الذي قد يسبب ازمة اضافية بعد ازمة اللجوء السوري.

وتزامن تحذير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا"، ومفوضية شؤون اللاجئين بيوم واحد للتحذير من مخاطر موجة لجوء عراقية جديدة إلى الاردن تحديدا وعلى دول جوار العراق.

المنظمات الدولية تقرأ المشهد من زاوية التنبؤ بانفجار الاوضاع في العراق، خلال الفترة القليلة المقبلة، بسبب تدهور الاوضاع الامنية، وسيطرة المسلحين على محافظات باكملها.

فقد حذرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" في بيان اصدرته امس الأربعاء من مقرها في بيروت من ان الأزمة المستجدة في العراق ستحدث تأثيراً مباشراً في كل من الأردن ولبنان وسورية وعلى الكويت أيضا ولكن بنسبة أقل.

واشار البيان الى ان الدكتور عبدالله الدردري كبير الاقتصاديين ومدير إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في "الإسكوا" صرح " بان اللجنة على استعداد للدعوة إلى اجتماع خبراء يهدف إلى دراسة معمّقة للتداعيات الاقتصادية الناتجة عن الأزمة المستجدة في العراق."

وكانت الاسكوا اصدرت امس مذكرة حملت عنوان "الأزمة في العراق وتأثيرها على اقتصادات الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان والكويت."

وتقول المذكرة " إن الترابط القوي بين اقتصاد العراق واقتصادات هذه الدول يظهر في العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي في العراق وتلك الدول، ومع أن مستوى المعيشة في الكويت ما زال محميا إلى حد ما من تداعيات الأزمة، ليس هذا هو الحال بالنسبة لسورية والأردن ولبنان."

وفي سياق التحذير الدولي والاقليمي من تداعيات الاوضاع في العراق اشارت مفوضية اللاجئين الى انها لا تستطيع أن تتجاهل كليا احتمال حدوث تدفق جماعي ضخم، للاجئين عراقيين، تجاه الأردن ودول المنطقة.

ترافق هذا التخوف من مفوضية اللاجئين باصدارها تقريرا، دعا الدول المانحة لبذل مزيد من الجهود لمساعدة اللاجئين السوريين للوقوف مجددا على اقدامهن وكسب المال الكافي للعيش.

وعبر المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين انطونيو غوتيرس، في مؤتمر صحافي، عن اعتقاده بأن "الجهد في الوقت الحالي يجب أن يكون لإيجاد طريقة للعراقيين، لحل المشكلة داخليا، بشكل فعال، لتجنب أي تدفق جماعي كبير للاجئين"، مؤكدا أنه لغاية الآن " لجوء العراقيين للخارج لا يزال قليلا"، ونزوحهم داخل العراق كبير جدا.

واعتر غوتيرس ان اي تدفق للاجئين العراقيين على الاردن سيعتبر تغييرا دراماتيكيا جديدا لعدم الاستقرار، ميديا اعتقاده امكانية تجنب هذا السيناريو.

دعوات التحذير من معاناة الاردن من جراء استضافة اللاجئين السوريين والعراقيين قابلها اصدار تقرير من مفوضية اللاجئين يدعو الى مساندة اللاجئين السوريين، وقال التقرير بعنوان " نساء بمفردهن، صراع اللاجئين السوريين من اجل البقاء"، متناسية المفوضية ادارة العالم ظهره للاردن ومعاناته، من جراء استضافة اللاجئين الذين ساهموا في تغيير انماطه المعيشية وديمقراطيته. وفي هذا الصدد تمنى غوتيرس ان يلتفت المجتمع الدولي الى الاردن والاعباء الكبيرة التي يتحملها بسبب التدفق المستمر للاجئين وما يفرضه ذلك من ضغوطات على البنى التحتية في قطاعات الطاقة والمياه والصحة والتعليم.

واشار الى ان المفوضية تعمل على ايجاد ظروف تمكن اللاجئين من الاعتماد على انفسهم من خلال مشروعات صغيرة منتجة خاصة في ظل محدودية الموارد وحاجة المفوضية لإعادة النظر في اولوياتها.

وذكر غوتيرس أن الأردن كان مثالا للحماية الدولية للاجئين، بداية باللاجئين الفلسطينيين، ومن ثم العراقيين، والآن السوريين، داعيا المجتمع الدولي الى إدراك الدور الرئيسي الذي لعبه ولا يزال يلعبه الأردن في دعمه للفرارين من دول الجوار.

وانتقد غوتيرس بشكل واضح موقف المجتمع الدولي من معاناته من جراء استضافة اللاجئين، قائلا "الأردن يحتاج ويستحق تضامنا بشكل أقوى بكثير، مما قدمه المجتمع الدولي لغاية الآن."

"الإسكوا": الأزمة العراقية ستؤدي لارتفاع معدلات الفقر في الأردن وسوريا ولبنان

الفرطاس نيوز

ابرز ما في هذا الخبر

الإسكوا تدق ناقوس الخطر؟

حذرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" من التداعيات الاقتصادية السلبية لازمة العراقية على دول الجوار، الأردن وسوريا ولبنان بسبب الترابط القوي بينهم في الحركة التجارية، والحركة المالية، والقدرة على استضافة اللاجئين، والثقة في قطاع الأعمال، وميزان المدفوعات، وأوضحت "الإسكوا" في تقرير لها بعنوان "الأزمة في العراق وتأثيرها على اقتصادات الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان والكويت"، من مقرها في بيروت، إن الأردن ولبنان اللذين سيتحملان الخسائر الأكبر من الأزمة العراقية، تليهما سوريا، بسبب الترابط القوي بينهم في الحركة التجارية، والحركة المالية، والقدرة على استضافة اللاجئين، والثقة في قطاع الأعمال، وميزان المدفوعات، بينما نجحت الكويت في النأي بنفسها لأنها ليست شريكا اقتصاديا رئيسيا للعراق.

وتوقعت "الإسكوا" أن تؤدي الأزمة في العراق بأبعادها الاقتصادية وغير الاقتصادية، إلى "تعطيل عمليات الإنتاج وارتفاع معدلات الفقر في الأردن وسوريا ولبنان ولو بدرجات متفاوتة"، مشيرة إلي أن الوضع المستجد قد يدفع البلدان المتأثرة إلى "إنهاء الشراكات التجارية القائمة وتعبيير الخطوط التجارية المعتمدة".

ووفقا للتقرير، ترجح "الإسكوا"، أن تؤدي الأزمة العراقية إلى "مزيد من التدهور" لمستوى معيشة سكان تلك البلدان، باستثناء الكويت التي تبدو، إلى حد ما، في مأمن عن تداعيات الأزمة"، وخاصة للتأثير القوي للنتائج المحلي الإجمالي في العراق علي اقتصادي الأردن ولبنان.

وأوضحت في تقريرها أنه لم يكن للدورة الاقتصادية في سوريا أو لبنان أو العراق أي تأثير على الدورة الاقتصادية في الكويت، في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، غير أن هذا الحال تبدل منذ التسعينات حينما "برزت بعض ملامح التكامل بين تلك الاقتصادات، وذلك على الأرجح بفعل الاعتماد الكبير للاقتصاد العراقي والكويتي والسوري على النفط".

وأضافت "الإسكوا"، أن العراق قبل اندلاع الأزمة الاخيرة، كان وجهة رئيسية لصادرات الأردن التي استقبل 14% منها، وذلك رغم التراجع الكبير الذي سجلته الصادرات العراقية إلى الأردن في عام 2013، بعد أن توقف الأردن عن استيراد النفط الخام من العراق لدواعٍ أمنية، مشيرة إلي أن الأزمة العراقية، ستؤدي إلي انخفاض المبادلات التجارية بين البلدين، وخسارة الأردن للأرباح التي كان يجنيها من صادراته إلى العراق، وتراجع "التدفقات المالية الخارجية" التي ساهمت في انعاش اقتصاد الاردن، خصوصا المشاريع التجارية التي كان يستثمر فيها رجال الاعمال العراقيين.

وقدرت في تقريرها، أن "يخسر الاردن في النصف الثاني من 2014 إيرادات بقيمة 400 مليون دينار أردني (نحو 564 مليون دولار) نتيجة لتراجع صادراته إلى العراق".

وأضافت "الإسكوا"، أن الصادرات العراقية إلي لبنان تراجعت حتى مستوى متدن جدا، حتى بلغت 0.01% من مجموع واردات لبنان في عام 2013، وفي نفس الوقت تراجعت الصادرات اللبنانية إلى العراق ما يضر بالشركات الصناعية اللبنانية، التي كانت السوق العراقية وجهة رئيسية لصادراتها من المنتجات التقليدية، مشيرة إلي أن العراق كان يستورد ما نسبته 7% من الصادرات اللبنانية.

وقالت إن هناك عدة عوامل من الممكن أن تساهم في تخفيف تداعيات الأزمة العراقية، على لبنان ابرزها انه من أقل البلدان تصديراً للسلع في العالم، بالإضافة الى انه منذ بداية الأزمة السورية، ازدادت حركة إعادة تصدير الوقود إلى سوريا وأصبح لبنان مصدرا صافيا للمواد الغذائية إليها، بعد أن كان مستورداً لها.

وأضافت، أن هناك صعوبة في تقدير حجم تداعيات الأزمة العراقية على حركة التجارة مع سوريا بسبب عدم توفر أية إحصاءات رسمية منذ عام 2011، مرجحة أن العراق لا يزال وجهة رئيسية للصادرات (السورية) من القطاع الحكومي ومن المعارضة على حد سواء، مشيرة إلي أن بيانات صندوق النقد الدولي تشير إلى نمو حركة التجارة بين العراق وسوريا منذ اندلاع الأزمة السورية.

وأشارت "الإسكوا" الى أن العراق ليس شريكا تجاريا رئيسيا للكويت، نتيجة لذلك، استبعدت أن يكون للأزمة العراقية أي تأثير يُذكر على التبادلات التجارية الخفيفة جدا بالفعل بين الكويت والعراق.